AR

جوليا تشارڤولين مرحبًا بكم في جلسة اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) في اجتماع ICANN83 بشأن نظام WHOIS وسياسة حماية البيانات يوم الأربعاء 11 يونيو في الساعة 8:45 بالتوقيت العالمي المنسق. يرجى ملاحظة أن هذه الجلسة يجري تسجيلها وتخضع لمعايير السلوك المتوقعة الصادرة عن ICANN وسياسة ICANN لمناهضة التحرش.

خلال هذه الجلسة ستقرأ الأسئلة أو التعليقات المقدمة في مربع الدردشة جهرًا إذا كُتبت بالشكل المناسب. ويرجى ذكر الاسم واللغة التي ستتحدث بها في حال كنت ستتحدث بلغة أخرى غير الإنجليزية. ويرجى التحدث بوضوح وبسرعة معقولة للسماح بترجمة دقيقة. يرجى التأكد من كتم صوت جميع الأجهزة عند تحدثكم. بذلك، سأحيل الكلمة إلى نيكولاس كاباليرو، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. شكرا لكم، والكلمة لك يا نيكو.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلًا يا جوليا. مرحبًا بكم مرة أخرى، آمل أن تكونوا قد استمتعتم بقهوتكم. إذًا، هذه الجلسة سوف تستمر حتى الساعة 11.30 بالتوقيت المحلي، أي لمدة 45 دقيقة. ولذلك، يسعدني أن أقدم صديقي العزيز، جابرييل أندروز، الذي يشغل منصب الرئيس المشارك لمجموعات عمل السلامة العامة في اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC). إنه من الولايات المتحدة. ديفيد بيدارد، وآمل أنني أنطق اسم عائلتك، جيدًا، من كندا. لدينا لورين كابين على الإنترنت، وهي أيضًا عضو في مجموعة عمل السلامة العامة من الولايات المتحدة، وأنا أفهم أنها على الإنترنت، أليس كذلك؟

المعذرة. وأيضًا ميلينا سترونجي من المفوضية الأوروبية، والتي أفهم أيضًا أنها ستنضم إلينا عبر الإنترنت اليوم. لدينا أيضًا متحدث ضيف، سيباستيان دوكوس، رئيس اللجنة الدائمة لخدمة طلب بيانات التسجيل (RDRS) في المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO)، وأيضًا، على حد فهمي، الرئيس السابق للمنظمة الداعمة للأسماء العامة، إن لم أكن مخطئًا. إذًا، من دواعي سروري دائمًا أن أستضيفكم هنا. وكما قلت من قبل، هذه

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في الملف الصوتي وتحويله الى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد يكون غير مكتمل أو غير دقيق بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن ينبغي ألا تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

جلسة قصيرة إلى حد ما، جلسة مدتها 45 دقيقة، وقد بدأنا متأخرين بالفعل. لذا، وبدون مزيد من الإطالة، اسمحوا لي أن أعطي الكلمة إلى جابي. جاب، الكلمة لك. هل أنت أم سيباستيان؟

جابرييل أندروز أعتقد أنها ستكون لورين، بدءًا من الخلفية.

نيكولاس كاباليرو حسنًا، الكلمة لك.

لورين كابين مرحبًا بكم يا رفاق. اسمي لورين كابين، وأنا أمارس قانون حماية المستهلك في لجنة التجارة الفيدرالية. وأنا أتحدث اليوم بصفتي عضوًا في مجموعة عمل السلامة العامة، وإذا لم أتمكن من التواجد معكم شخصيًا، فمن دواعي سروري أن أكون معكم افتراضيًا.

الشريحة التالية من فضلك. أنا سأعطيكم بعض المعلومات الخلفية. أنا أفهم أن هناك أعضاء جدد في اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) في الغرفة وربما سيكون ذلك تجديدًا للمعلومات للأشخاص الذين هم على دراية ببيانات التسجيل، والمسائل المتعلقة ببيانات تسجيل اسم النطاق. إذًا بالنسبة لنظام WHOIS، السؤال الحقيقي هو، لماذا نهتم بهذه المسائل؟

لماذا نهتم ببيانات تسجيل اسم النطاق؟ حسنًا، لدى اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) في الواقع تاريخ طويل جدًا في الحديث عن أهمية هذه المسألة. وتخبرنا بيانات تسجيل اسم النطاق من هو الشخص أو الكيان الذي يسجل اسم النطاق، وهي أداة مهمة. وفي عام 2007، أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) بالفعل مبادئ تتعلق بما كان يسمى آنذاك بخدمات نظام WHOIS. وقد أشاروا إلى ذلك مؤخرًا في بيان أبو ظبي بعد مرور عشر سنوات، مشيرين إلى أن هذه مسألة سياسة عامة مهمة لأن جهات إنفاذ القانون تستخدم هذه المعلومات في التحقيقات، وتطبيق قوانينها الوطنية والدولية لمكافحة الاستخدام المسيء لتقنيات اتصالات الإنترنت.

ولتطبيق ذلك على أرض الواقع، على سبيل المثال، إذا نما إلى علم وكالتي أشخاص سيئين يقلدوننا باستخدام اسم نطاق يشبهنا أو يشبه اسم النطاق المستخدم للإبلاغ عن الشكاوى إلينا، فإننا نريد أن نتمكن من معرفة من يقف وراء اسم النطاق هذا. ومن ثم فإننا نبحث عن بيانات تسجيل اسم النطاق الخاصة بذلك كأداة تحقيق. وفي بعض الأحيان تريد جهات إنفاذ القانون معرفة من يقف وراء اسم النطاق لأن اسم النطاق هذا قد تم استخدامه بشكل خاطئ من قبل طرف ثالث، أو تم قرصنته. وهذا أحد الأسباب التي تجعل الأمر مهمًا. لكن الأمر لا يقتصر على إنفاذ القانون فحسب، بل يشمل الشركات والمنظمات الأخرى أيضًا، حيث يتم تقليدها أيضًا.

إن لديهم مصلحة تتعلق بالسمعة والتأكد من أن الأشرار لا يسيئون استخدام أسماء النطاقات الخاصة بهم. لذلك فهم يستخدمون هذه المعلومات لمكافحة الاحتيال والامتثال للقوانين ذات الصلة وضمان حمايتك وحمايتنا عندما نكون على الإنترنت حتى لا نتعرض للخداع. وهذا يتعلق أيضًا بالأشخاص الذين يمارسون إساءة استخدام الملكية الفكرية وانتهاكها. ونحن لدينا دوائرنا في ICANN الذين يهتمون جدًا بهذا العمل. وأخيرًا، وليس آخرًا، ربما نرغب أنا وأنت في التحقق من هوية صاحب اسم النطاق عندما نقرر من نريد التعامل معه.

هل ينبغي لي إجراء عملية الشراء عبر الإنترنت مع هذه الشركة؟ منذ متى تم تسجيل اسم النطاق هذا؟ هل الشخص هو شخص قد تم الربط بينه وبين سلوك ضار عبر الإنترنت؟ إن نظام WHOIS هو أداة تسمح باستخدام هذا النوع من المعلومات كأحد العناصر الأساسية لمعلوماتنا كمستهلكين. وهذا وثيق الصلة أيضًا، على الرغم من أن قوانين حماية البيانات لدينا قد تغيرت، وما كان في السابق نظامًا يمكن لأي شخص الوصول إليه حتى لو كتب استعلامًا، أصبح الآن محميًا بحيث لا تكون المعلومات الشخصية للأشخاص متاحة للعالم.

وهذا مثار اهتمام أيضًا. وعندما نتحدث عن هذا الموضوع، ستلاحظ باستمرار التوازن بين السماح للأشخاص بالوصول، الوصول القانوني، إلى هذه المعلومات، وبين حاجة صاحب البيانات، الشخص الذي تلك هي معلوماته، إلى الحماية بالقوانين المناسبة، وعلى وجه الخصوص، القانون العام لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي. لذا، عندما حان الوقت لتغيير السياسات المتعلقة بنظام WHOIS، أدى ذلك إلى ظهور مجموعة كاملة من مسارات العمل المتعلقة بالسياسات في ICANN، والتي لا يزال الكثير منها مستمرًا حتى الآن.

ولكن أحد الأشياء التي أكدت عليها اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) هو أنه حتى مع هذه التغييرات، والتي تحمي بشكل أكبر بيانات تسجيل اسم النطاق الخاص بالفرد، لا يزال يتعين بذل الجهود للحفاظ على إمكانية الوصول إلى نظام WHOIS بسرعة لأغراض الأمن والاستقرار، وخاصة لحماية المستهلك وتحقيقات إنفاذ القانون ومنع الجريمة بشكل عام. ومن ثم، وفي حالات معينة، الحفاظ على إمكانية الوصول السريع إلى نظام WHOIS بواسطة العامة لأغراض مشروعة. وهذا النوع من النظام موجود بالفعل اليوم ولا يزال العمل جاريًا عليه. أرى أنني بحاجة إلى أن أبطئ. أعتذر للمترجمين.

الشريحة التالية من فضلك. سأعطيكم فكرة بسيطة عن الجدول الزمني الخاص بنا هنا. نحن دائمًا ما يكون لدينا ما أقول عنه شريحة على الجدول الزمني مزدحمة بصريًا ومليئة بالتفاصيل. ولكن ما هو مهم معرفته بالنسبة لكم هو أن اللون الأخضر يشير إلى ما تم إكماله، والأصفر يشير إلى عدم البدء ووجود جدول زمني غير مؤكد، واللون الأحمر يشير إلى ما هو مستمر. حسنًا، هيا نلقي نظرة عن قرب على بعض مشكلاتنا الجارية والتي لم نبدأها بعد.

ستلاحظون أن هذه العملية برمتها بدأت في عام 2018، وكان ذلك عندما دخلت قوانين معينة لحماية البيانات حيز التنفيذ، وكان لدينا عدة مراحل من أعمال السياسة تم تنفيذها حتى نتمكن من مراعاة التوازن الذي كانت هناك حاجة لاستخدامه لنظام تسجيل اسم النطاق، والوصول إليه والإفصاح عنه. ويسعدني أن أبلغكم أن المرحلة 1 من جهود هذه السياسة قد اكتملت، وكذلك المرحلة 2أ. لكن أين نحن الآن في EPDP، والتي تعني العملية المعجّلة لوضع السياسات. وسأضع كلمة "المعجّلة" بين علامتي الاقتباس لأن الأمر لم يكن سريعًا كما كان المرء يأمل.

لكن أين نحن الآن في عام 2025 في خدمة طلب بيانات التسجيل. ونحن هناك لأنه كان يوجد يقين بأن توصيات المرحلة 2 ستكون معقدة للغاية ومكلفة للغاية من حيث التنفيذ. ولذلك نحن لدينا خدمة طلب بيانات التسجيل كبرنامج تجريبي تم وضعه للسماح بالوصول، الوصول القانوني، إلى هذه المعلومات. ولقد استغرق تطوير هذا النظام 11 شهرًا، ومن المقترح أن يظل ساريًا لمدة عامين على الأقل، وهناك مقترحات حالية مطروحة على الطاولة لتمديد ذلك لفترة أطول، مع تحسين الوظائف. وستشاهدون أيضًا على اليمين في

الأعلى، أن أحد الموضوعات التي لا تزال قيد المناقشة هي الطلبات العاجلة، والتي ستسمع المزيد عنها بعد بضع دقائق.

الشيء الآخر الذي أريد الإشارة إليه هو أن عملنا على تحقيق الدقة، والسبب الكامل للوصول إلى هذه المعلومات هو في الواقع التأكد من أنك تحصل على معلومات دقيقة حتى تتمكن من المتابعة بناءً عليها. وهذا على الرغم من اعتقادك بأن المعلومات يمكن أن يكون لها نفع، وربما ستسمع المزيد عن ذلك لاحقًا. ولكن المعلومات الحقيقية هي المعيار الذهبي. لقد كان هناك فريق عمل لتحديد نطاق العمل على دقة البيانات، ولكنكم سترون أن هذا العمل قد تم إيقافه مؤقتًا لعدة فترات مدتها ستة أشهر، وما زال متوقفًا.

الموضوع الآخر الذي لا يزال قيد العمل هو وكيل الخصوصية، وهو النظام الموجود لوضع هذه المعلومات خلف مزود آخر يقدم خدمات الخصوصية، وهو نظام لا يزال موجودًا. وهذا أيضًا عمل مستمر يجري في هذا الشأن. إذن لديكم هنا مقدمة لهذه المعلومات، ولماذا هي مهمة، وأين نحن في عام 2025. وسأنقل الكلمة إلى زميلي التالي لكي يخبركم بالمزيد عن بعض المسائل الجوهرية، وخاصة الطلبات العاجلة. وأعتقد أن هذه هي زميلتي ميلينا.

ميلينا سترونجي

نعم، شكرًا لك، لورين، ومرحبًا بالجميع. أنا أرجو أن يكون بمقدوركم رؤيتي وسماعي جيدًا. لذا، نعم، طلب عاجل، وقد كان هذا الأمر على رأس جدول أعمال اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC). كما تعلمون، كانت هذه المسألة مجمدة لبعض الوقت، ولكن منذ اجتماع ICANN الأخير، حدث بعض التقدم، أيضًا مع بدء عمل فريق عمل تنفيذ التوصيات (IRT). ولكن قبل الانتقال إلى التحديثات الأخيرة، فقد أردنا أن نقدم لكم معلومات تنشيطية عن الخلفية. لذا، كانت الطلبات العاجلة جزءًا من توصيات السياسية للمرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP) التي وافق عليها مجلس الإدارة، وفي نهاية المطاف، كانت جزءًا من سياسة بيانات التسجيل القائمة على الاجماع والتوافق التي نُشرت بدون القسم الخاص بالطلبات العاجلة، في الجدول الزمني من أجل الاستجابة للطلبات العاجلة. ما هي الطلبات العاجلة؟

توجد طلبات للإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة في ظروف تشكل تهديدًا وشيكًا للحياة، أو إصابة جسدية خطيرة، أو البنية التحتية الحيوية، أو استغلالاً للأطفال. لماذا لم يتم تضمينها؟ لأنه لن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الوقت المناسب للاستجابة أو الرد. وكان موقف اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) هو أنه ينبغي أن تكون المدة 24 ساعة للاستجابة إلى الطلبات العاجلة، في حين اقترحت الأطراف المتعاقدة في ذلك الوقت تمديد هذا الموعد النهائي بمقدار يومين عمل، بالإضافة إلى يوم عمل واحد للطلبات المعقدة أو المتعددة.

وبما أنه تعذر التوصل إلى اتفاق، فقد تم استبعاد هذه النقطة. وفقط لتذكيركم بأن اللجنة الاستشارية الحكومية قدمت مدخلات في عدة مراحل من التطورات التي أدت إلى اعتماد سياسة بيانات التسجيل، وعلى وجه الخصوص، مع التعليقات العامة التي قدمناها في نوفمبر 2022، أيضًا في رسالة إلى مجلس إدارة ICANN في عام 2023. وفي رسالة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية، خلص مجلس إدارة ICANN إلى أنه من الضروري إعادة النظر في توصية السياسة هذه والطلبات العاجلة، وأنه يحتاج إلى التشاور مع مجلس منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO).

ثم في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية الصادر في سانت خوان في اجتماع ICANN79، أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية نصيحة بالتحرك بسرعة لإنشاء عملية واضحة وجدول زمني لتقديم سياسة بشأن الطلبات العاجلة من أجل الاستجابة لمصالح السلامة العامة الحيوية المتعلقة بهذه الطلبات. الشريحة التالية من فضلك. ثم طلب مجلس إدارة ICANN مدخلات من منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO) بشأن ماهية الخطوات التالية ووصف هذا بأنه وضع غير مسبوق، لأنه لا اللوائح ولا الإجراءات الحالية تأخذ في الاعتبار تلك الحالة المتمثلة في وجود توصية سياسية تم اعتمادها مسبقًا ولكن يجب إعادة النظر فيها قبل التنفيذ.

ومن بين المخاوف العديدة التي أعرب عنها مجلس إدارة ICANN كانت حقيقة أنه من أجل أن نكون قادرين على الاستجابة بشكل حقيقي للتهديدات الوشيكة، فإن المناسب أن يكون الجدول الزمني أقصر بكثير. على سبيل المثال، دقائق أو ساعات بدلاً من أيام. كما أثار المجلس مسألة المصادقة على إنفاذ القانون والمصادقة على الطلبات العاجلة بشكل عام. لذا، على سبيل المثال، ينبغي تحديد ذلك وأن النظام عبر الحدود الذي يمكنه القيام بذلك

غير متاح لـ ICANN في الوقت الحالي، وأنه لا يمكن القيام بذلك دون مساعدة سلطات إنفاذ القانون والحكومات، وهو الأمر الذي تعرض اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)المساعدة فيه، وخاصة من خلال مجموعة عمل السلامة العامة (PSWG).

وكما سنرى لاحقًا، فإن العمل على تلك الجبهة، فيما يتعلق بالمصادقة، يتقدم بشكل جيد للغاية وما زال مستمرًا. وبعد ذلك، استجاب مجلس منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO) لمجلس إدارة ICANN واقترح جدولة اجتماع ثلاثي بين مجلس إدارة ICANN، وممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) ومجموعة عمل السلامة العامة (PSWG) ومجلس منظمة دعم الأسماء العامة. الشريحة التالية من فضلك. ثم اقترحت اللجنة الاستشارية الحكومية على مجلس إدارة ICANN أنه ينبغي أن يكون هناك مساران للعمل يتم تشغيلهما بالتوازي. مسار مصادقة ومسار سياسة.

في الأساس، هناك مسار واحد يمكننا من خلاله استكشاف الآليات الممكنة لمصادقة مقدمي طلبات إنفاذ القانون في حالات الطوارئ، وهو ما نسميه مسار المصادقة، ومن ثم، مع فرضية أن الطلبات قد تمت مصادقتها، نحدد ما هو الوقت المناسب للاستجابة للطلبات العاجلة. وهذا هو ما يسمى بمسار السياسة. لقد تمت مناقشة اقتراح اللجنة الاستشارية الحكومية قبل اجتماع ICANN81 مباشرة، والتطورات الأخيرة هي أن كلا المسارين يسيران على نحو جيد للغاية.

لذا، بالنسبة لمسار المصادقة، بدأ الرؤساء المشاركون لمجموعة عمل السلامة العامة (PSWG) في تشكيل مجموعة من الممارسين تضم ممثلين من العديد من منظمات إنفاذ القانون الشاملة وكذلك من العديد من مجموعات أصحاب المصلحة في منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO). وكانت هذه المجموعة تجتمع كل أسبوعين بعد ICANN82 وستواصل الاجتماع أيضًا حسب الحاجة. ثم يأتي مسار السياسة، لذا بعد وقت قصير من اجتماع ICANN82، أعادت منظمة ICANN استدعاء فريق عمل تنفيذ التوصيات (IRT) للمرحلة 1 من العملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP) من أجل تحديد الجدول الزمني المناسب للاستجابة إلى الطلبات العاجلة. اجتمعت مجموعة فريق عمل تنفيذ التوصيات (IRT) هذه مرتين بالفعل قبل ICANN83 واجتمعت للمرة الثالثة أمس.

الشريحة التالية من فضلك. فما هي آخر التطورات والتقدم حتى الآن؟ إذًا بالنسبة لمسار السياسة، فإن الجدول الزمني للاستجابة للطلبات التي تم مصادقتها هو أمر إيجابي للغاية وأن فريق عمل تنفيذ التوصيات (IRT) قد بدأ. وهذا هو ما طلبته أيضًا اللجنة الاستشارية الحكومية، ونحن نرحب حقًا بهذا التطور. وكما قلت، كان هناك ثلاثة اجتماعات في المجمل، بما في ذلك الاجتماع الذي عقد بالأمس. ولتذكيركم فحسب، فإن فريق عمل تنفيذ التوصيات هذا له نطاق ضيق للغاية. في الأساس، المسألة الوحيدة التي يناقشونها هي الجدول الزمني، وليس أكثر من ذلك.

وقد كان هناك نقاش حول مقترح منظمة ICANN. ولذا عادت منظمة ICANN باقتراح يقضي بتخصيص ساعتين للتأكيد على الطلب، طلب الوصول، و24 ساعة للاستجابة لهذا الطلب إذا كان عاجلاً، وكانت هناك وجهات نظر متباينة عبر المجتمع فيما يتعلق بهذا الاقتراح. إذًا، ورغم أنه لم يتم التوصل إلى توافق حتى الآن بشأن مدة 24 ساعة، إلا أن مدة 24 ساعة تبقى، في الوقت الراهن، الاقتراح الوحيد المطروح على الطاولة، ولم يتم طرح أي بدائل أخرى. ولذلك أثارت الأطراف المتعاقدة أمس وفي اجتماعات سابقة أيضًا مسألة بعض العقبات.

والآن يناقش المجتمع معًا، وأيضًا مع اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)، كيفية معالجة هذه العقبات. ورغم أنه من الصحيح أن مسائل جديدة تبدو وكأنها تنشأ في كثير من الأحيان، فمن المطمئن أن معظم الأطراف المتعاقدة، التي ذكرناها أيضًا بالأمس، تتلقى عددًا محدودًا للغاية من الطلبات العاجلة، وأنها تتعامل معها عادةً بشكل متكرر، آسف، وبسرعة كبيرة. ولذلك فيما يتعلق بالعقبات، فإن بعض الأشياء التي ذكروها هي أن لديهم مخاوف بشأن المسؤولية، وأن لديهم مخاوف بشأن الموارد، وخاصة بالنسبة لأمناء السجل الأصغر. وقد أثاروا أيضًا إمكانية تحديد جدول زمني أطول في حالة وجود ظروف مخففة.

كما أثاروا مسائل تتعلق بالولايات أو الاختصاصات القضائية المختلفة، على سبيل المثال، أن مفاهيم مثل التهديد للحياة يمكن تفسيرها بطريقة مختلفة اعتمادًا على الولاية القضائية. كما أكدوا على ضرورة ضمان عدم إساءة استخدام قناة الطلب العاجل، وعدم استخدامها دون سبب، وتطبيق الإجراءات القانونية الواجبة. وكان ممثل اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) حاضرا في الاجتماع وقدم تطمينات بشأن معظم هذه النقاط. وقد أوضحوا أن القانون هو الذي يسود في كل الأحوال فيما يتعلق بسياسات ICANN، وبطبيعة الحال، يجب

أن تكون الطلبات قانونية. وتعتبر مسائل الاختصاص أحد العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرار الإفصاح.

لذا، وبعبارة أخرى، فإننا نفهم أنه قد تكون هناك ظروف يمكن فيها رفض الطلبات من الناحية النظرية وأن الإفصاح ليس تلقائيًا. والآن بالنسبة للخطوات التالية، فسوف تقوم ICANN بتوزيع النص سعيًا إلى الأخذ في الاعتبار كل هذه المواقف المختلفة، لذا نتوقع عقد المزيد من اجتماعات فريق عمل تنفيذ التوصيات في المستقبل. سأنقل الكلمة إلى جابرييل، الذي سيقدم لكم تحديثًا بشأن المصادقة والعمل الذي يقومون به مع إنفاذ القانون.

جابرييل أندروز شكرًا لك، ميلينا. هذا هو جابرييل، من مجموعة عمل السلامة العامة (PSWG). باختصار، إن التقدم جيد. ونحن نجري محادثات تظهر أن هناك مسارًا حقيقيًا للمضي قدمًا. وأنا لا أريد أن أستبق النتائج، ولكن لدينا مناقشات تسعى إلى تحديد الأدوات الحالية أو المأمولة لدى وكالات إنفاذ القانون والتي يمكن استخدامها للمساعدة في مصادقة وكالات إنفاذ القانون لدينا في جميع أنحاء العالم والمساعدة في حالة استخدام ICANN. إن الطريقة التي حددنا بها الأدوات والإمكانات المحتملة التي يمكن أن تساعدنا تنقسم إلى مجموعتين تقريبًا.

لقد رأينا أن هناك بوابات لإنفاذ القانون موجودة بالفعل، أو تلك التي يعمل عليها شركاؤنا في الإنتربول بشكل نشط، والتي يمكن استخدامها كمقدمي خدمات الهوية، حيث توجد بالفعل آليات من أجل مصادقة أو التحقق من جميع الوكالات الأعضاء المختلفة الموجودة داخلها، ثم تمرير هذه المصادقة إلى ICANN. ولذلك فإننا نستكشف مع موظفي ICANN كيفية القيام بذلك. وعلاوة على ذلك، وبما إن هذه عملية من المتوقع أن تستغرق بعض الوقت حتى يتم الانتهاء منها بالفعل، فإننا نساعد أيضًا في تحديد قوائم المعلومات التي قد تكون مفيدة على المدى القصير.

وهذه قوائم بوكالات إنفاذ القانون المختلفة، والبلدان التي تنتمي إليها، وبعض المعرفات المرتبطة بها، ولجعل هذه القوائم متاحة لـ ICANN، وربما من أجل دمجها في خدمة طلب بيانات التسجيل (RDRS)، ولكنها متاحة أيضًا لأمناء السجل، إذا تمكنا من تحقيق ذلك.

وأنا أود أن أؤكد مرة أخرى على أننا لا نزال في مناقشات مع ICANN حول كيفية تحقيق ذلك، وهم لديهم بعض القرارات ليتخذوها من جانبهم.

لكن بشكل عام، أعتقد أن حقيقة أن هذه المحادثات تتقدم بشكل جيد، هي سبب للتفاؤل. الشريحة التالية. أعتقد أنه من هذه النقطة فصاعدًا، فإنني الذي سأتحدث أنا وسيباستيان عن خدمة طلب بيانات التسجيل. حسنًا، سيباستيان، سأحيل الكلمة إليك.

سيباستيان دوكوس

شكرًا لك، سيد جابرييل. مرة أخرى، أنا سيباستيان دوكوس، رئيس اللجنة الدائمة لخدمة طلب بيانات التسجيل (RDRS). نعم، آسف، الشريحة التالية، من فضلك. إذًا الشريحة تبدو مشابهة جدًا للشريحة التي عرضتها لورين سابقًا، ولكنها تركز بشكل أساسي على أين ذهبت العملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP) وأين أصبحت الآن. لذا، وكما قالت لورين، فإن التوصيات التي خرجت من المرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP)، والمعروفة باسم نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD)، كان من المفترض أن تتطلب التطوير ومقدارًا كبيرًا من الأموال.

ولذلك بدأ المجلس عملية جديدة في ذلك الوقت، لم تكن موجودة من قبل، لتقييم التصميم التشغيلي، والذي أجرته المنظمة، بواسطة الموظفين، والذي وجد بالفعل أنه إذا تم تنفيذ نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD) بالكامل، وأنا لا أملك الرقم الدقيق، لكنه كان مطلوبًا أكثر من 100 مليون دولار لتطوير هذه الأداة. لذا فقد تم التصويت على التوصيات بواسطة مجلس منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO)، وكانت بين أيدي مجلس الإدارة، ولكن المجلس لم يصوت عليها بعد.

لكن مجلس الإدارة أثار تنبيهًا، وعاد إلى المجلس وقال، مرحبًا، هل يمكنكم إلقاء نظرة على توصياتكم وإخبارنا إذا كانت هي حقًا ما تريدون القيام به لأن الأمر يبدو مكلفًا للغاية؟ وقد تم تكليفي، وهذا بالفعل منذ أربع سنوات، بالنظر إلى ما يمكننا القيام به، وما اقترحه الفريق الصغير في ذلك الوقت كان مشروعًا تجريبيًا لنسخة مبسطة من نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD)، وهو في الأساس نظام تذاكر، يسمح بوجود نقطة مركزية لتلقي الطلبات من العامة، ومن جهات إنفاذ القانون، ومن محامي الملكية الفكرية، وغيرها من المخاوف

لدى العامة، وعمل هذه الطلبات، وتوجيه هذه الطلبات إلى أمناء السجلات المختلفين الراعين لنطاق معين.

ومن ثم فإننا الآن نشغل هذا المشروع التجريبي منذ عام ونصف. وهو من المفترض أن ينتهي في أكتوبر. وكما أشارت لورين، فرغم أن المشروع التجريبي على وشك الانتهاء، فإن الأداة التي بنيناها في هذه العملية من المرجح أن يتم الاحتفاظ بها أو ينبغي الاحتفاظ بها وربما تحسينها. ولكن الأهم من ذلك، أننا الآن مع مجموعة من التوصيات التي صوت عليها مجلس منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO) والتي ستحتاج إلى المراجعة، ونحن نعمل الآن، وأنا لا أريد أن أستبق الأحداث لأن هناك شريحة أخرى حول هذا الموضوع، لكننا ننظر في التوصيات التي يجب مراجعتها ولماذا، وما إلى ذلك.

وسوف نحتاج إلى العودة إلى أيدي مجلس منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO). وهناك عمليات للقيام بذلك، إما أن يرسلها لنا المجلس مرة أخرى أو نسترجعها. ومن أجل إعادة مواءمة السياسات مع ما نعتقد أنه ينبغي أن يكون عليه الوضع الحالي، بناءً على ما نعرفه من التجربة، فإننا نعتقد أنه يجب أن تكون كذلك. الشريحة التالية.

جابرييل أندروز

حسنًا، سأمر على هذه الأمور سريعًا. إذن هذا هو المكان الذي يمكنك العثور فيه على خدمة طلب بيانات التسجيل (RDRS) إذا كنت تريد إلقاء نظرة عليها. وهذا مخصص للأعضاء الجدد الذين ربما لم تتاح لهم الفرصة للقيام بذلك من قبل على العنوان rdrs.icann.org. الشريحة التالية. ومرة أخرى، بالنسبة لهؤلاء الذين ليسوا على دراية بالموضوع، فهذا هو السبب في أهميته. عندما يتم حجب معلومات تسجيل اسم النطاق، فإنك ترى ما هو موجود على اليسار، وهو قريب جدًا من لا شيء. إنه ليس لا شيء تمامًا.

وعندما لا تكون محجوبة، فإنك بإمكانك العثور على معلومات اتصال مفيدة للغاية لمهام الخدمة العامة التي أوضحتها لورين. ولهذا السبب فإن الأمر مهم. الشريحة التالية. لقد أجرينا محادثات بين اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) ومجلس الإدارة، وقد أثارت اللجنة الاستشارية الحكومية نفسها عدة نقاط على مدار المشروع التجريبي والتجربة، وأثارت بعض المخاوف بشأن أشياء من قبيل مشاركة جميع أمناء السجل، والذين يوجد

منهم حاليًا، حسبما أعتقد، حوالي 90 أمين سجل يشاركون في المشروع التجريبي، وهو ليس كل شيء، ولكنه عدد كبير.

لقد أثرنا مخاوف بشأن دمج خدمات الخصوصية والوكيل في النظام، والذي كان غير مستقر، وتطوير آليات المصادقة، وهذا هو السبب الذي جعلني شخصيًا مهتمًا بالعمل على التحقق من إنفاذ القانون، والمشاركة الطوعية لنطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد (ccTLDs). وفي المحادثات مع مجلس الإدارة، أوضحوا أنهم سمعوا هذه المخاوف وأنهم يشاركونها، وهذا أمر مُرضٍ للغاية. الشريحة التالية.

سيباستيان دوكوس

سيباستيان دوكوس مرة أخرى. أوه، الشريحة السابقة. نعم، شكرًا لكم. ولقد تم تكليف اللجنة الدائمة بأربع مهام أساسية، وهي جزء من التقرير الذي نقوم بصياغته. أولاً، التعرف على الاتجاهات، لذلك على مدار العام الأول، وبعد العام الأول، قررنا أن لدينا ما يكفي من البيانات لعدة أشهر من أجل إعطاء فكرة عن الاتجاهات بين جميع الاتجاهات، ولكن الرقم الرئيسي ليس هو محاولة الحصول على تقييم لعدد الأشخاص الذين سيأتون ويستخدمون أي نوع من الأرقام التقريبية التي سنتحدث عنها، ونوع الكيانات التي ستأتي وتقدم هذه الطلبات وفهم نسبة إنفاذ القانون، ومحاميي الملكية الفكرية، وغيرهم على النظام.

إن جميع هذه التقارير يتم نشرها وتكون متاحة على موقع ICANN في خدمة طلب بيانات التسجيل (RDRS). ثم التحديثات الفنية المحتملة. كان المشروع التجريبي مجرد مشروع تجريبي، ولم يكن هناك الكثير مما يمكننا بناؤه حتى يكون لدينا شيء تشغيلي، ولكن هناك بالفعل عدد من التحسينات التي يتم اقتراحها. ومن بين هذه الحلول، كما ألمح جابرييل، على سبيل المثال، توفير واجهة لنطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد (ccTLDs) حتى تتمكن من المشاركة. والبعض الآخر عبارة عن تحسينات مثل واجهات برمجة التطبيقات (APIs) وغيرها، ولكنني لن أدخل في التفاصيل. الدروس المستفادة: إذن ما الذي نراه في المشروع التجريبي والذي يجعل من المنطقي بالنسبة لنا الاحتفاظ به، وربما ما الذي نراه لا ينبغي لنا الاحتفاظ به؟

ليس لدي أي مثال مباشر على ذلك، ولكن على الأقل نعلم أنه على الرغم من أنه كان، بشكل طوعي، نسخة مبسطة من نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD)، فإنه له غرض،

ويخدم غرضًا، ويجب الاحتفاظ به، على الأقل الجزء الذي نعمل به. وهذه هي المرحلة التي نحن فيها الآن، العودة إلى توصيات نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD) وتقديم توصيات نظام الوصول/الإفصاح الموحد الخاصة بنا، لأنها توصيات سياسية، وتقديم توصياتنا الأصغر، ووجهة نظرنا حول ما يجب القيام به، وإرسالها مرة أخرى إلى مجلس منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO)، الذي أفترض، وليس قراري هناك، أنه سيشكل هيئة جديدة لإنشاء سياسات، عملية وضع سياسات أو شكل آخر، وأنا لا أريد أن أستبق الأحداث، والتي ستنظر في تلك التوصيات لتضمين مجموعة جديدة من التوصيات، وتوصيات جديدة أكبر تمثل السياسة، والتي يمكن أن تعود إلى التصويت والذهاب إلى مجلس الإدارة.

وبذلك نكون قد انتهينا من الفصلين الأول والثاني. الدروس المستفادة بشكل أساسي هي أننا وضعنا كل شيء في مكانه، ولكن هناك دائمًا بعض التقدم والتأخر. والآن بعد أن نظرنا إلى التوصيات الأصلية مرة أخرى بنفس التدقيق، فإننا الآن بصدد الفصل الرابع الخاص بتحليل التوصيات الأصلية. وهذا يجب أن ينتهي في الشهر المقبل، الشهر والنصف، لأننا سنحتاج إلى نشر تقرير أولي في نهاية يوليو حتى نتمكن من الحصول على فترة التعليق المفتوحة في أغسطس والتي نريد أن تستمر حتى منتصف سبتمبر تقريبًا، ويرجى الحضور والتعليق، حتى نتمكن من إنهاء الأمر بالكامل بحلول اجتماع ICANN84.

لن تستمر فترة التعليق إلى ما بعد منتصف سبتمبر لأنه في تلك المرحلة لن يكون لدينا الوقت الكافي لإكمال تقريرنا، ولكن هذا هو الوضع الذي نحن فيه الآن. الشريحة التالية. وأنا لا أستطيع أن أتذكر إذا كانت خاصة بي أم بك. لا، إنها خاصة بي. إذًا، نحن ننظر إلى تلك التوصيات. وبشكل أساسي، وكما هو الحال دائمًا في هذه الأمور، فإما أن تحتفظ بكل شيء، أو تتخلص من كل شيء، أو تحلل كل نقطة على حدة وتجري التغييرات التي تريدها. وهذا هو في الأساس الطريق الذي نتخذه. سيظل نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD)، وخدمة طلب بيانات التسجيل (RDRS) باعتبارهما أداة نرغب في رؤيتها موجودة. لا يوجد أي تلميح إلى الرغبة في وضع ذلك في سلة المهملات، ولكن في الأساس، مرة أخرى، فإنه ليس ما كان عليه أو ما أوصي به قبل أربع سنوات والذي كان كبيرًا جدًا ومكلفًا للغاية وغير مستدام.

الشريحة التالية من فضلك. حسنًا. لذا، وبسرعة كبيرة جدًا، كان هناك 18 توصية، وهذه فقط العناوين، وهي تمتد لصفحات. لكن في الأساس، كان الجزء الأكبر، أو نصف تكلفة

ما كان سيبدو عليه نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD)، هو نظام الاعتماد. وبالتالي، فإن النظام الذي يتم فيه التحقق من هوية المستخدمين بالكامل، سيمكننا من أن نتحقق من هويتهم، وما هي الحقوق التي يجب أن يتمكنوا من طلبها من أجل إعطاء أمناء السجل عندما يتلقون الطلب رؤية كاملة لهوية هذا الفرد.

وكانت هذه ممارسة مكلفة للغاية، وخاصة لأنها تتطلب أناس يتحققون من هذه الوثائق في جميع أنحاء العالم. وبعد أن قد تخلصنا من هذا الأمر بالنسبة للبرنامج التجريبي، وللأغراض المكثفة، فإننا ننظر إلى أي مدى نريد تقليص ذلك. قد يكون هناك مستوى معين من الاعتماد، ونحن لا نزال نناقشه، وهو بالتأكيد لإنفاذ القانون وربما للكيانات الحكومية الأخرى، مثل فريق الاستجابة لحالات طوارئ الحاسب الآلي (CERT)، على سبيل المثال، وهي التي تتعامل مع الأمن. ولكننا، على الرغم من أننا لم نختبر في المشروع التجريبي، فإننا ننظر في إلى أي مدى نريد تقليص ذلك، أو ما نريد الحفاظ عليه.

ثم هناك مجموعة من التوصيات التي تم تنفيذها بالفعل بطريقة أو بأخرى، على مستوى ما في المشروع التجريبي، وهنا مرة أخرى، نقوم بتقييم ما إذا كنا سنحتفظ بها، أو إذا كنا سنحتفظ بها على مستوى المشروع التجريبي، أو إذا كان ينبغي لنا تمديدها قليلاً. وأنا لن أدخل في التفاصيل. من الواضح، بعد ذلك، أن كل ما كان له علاقة باتفاقيات مستوى الخدمة وجعل النظام إلزاميًا للبرنامج التجريبي، لم يكن إلزاميًا، ولكن توصيات نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD) كانت تتضمن فكرة المشاركة الإلزامية بواسطة أمناء السجل، وسيتعين علينا إيجاد مسار للعودة إليها. والجزء الأكبر الذي أريد أن أذكره هو الاستدامة المالية.

أحد المسائل الكبيرة التي كانت لدينا في البداية هو أن 100 مليون دولار هو مبلغ كبير من المال، ولكن إذا كان لديك مليار طلب، فهذا ليس كثيرًا، إنه 10 سنتات لكل طلب، فلا بأس بذلك. لذا كان الأمر يتعلق بتقييم ما يطلبه السوق أو الطلب العادي، وخاصة فيما يتعلق بما كان يتلقاه نظام WHOIS، والذي كان يبلغ مليارات الطلبات.

جابرييل أندروز أعتقد أننا ربما نحتاج إلى المرور على--

سيباستيان دوكوس حسنًا، أعتقد أنني انتهيت من هذه الشريحة. شكراً لك. آسف لذلك. نحن نستطيع--

جابرييل أندروز إعادة النظر في هذا الموضوع مرة أخرى، ربما في المستقبل بسبب ضيق الوقت. آسف جدًا للتدخل. هناك مناقشات مهمة يجب إجراؤها بشأن السعر، ولكن نظرًا لضيق الوقت، أعتقد أننا سنعيد النظر في بعض هذه المناقشات في المستقبل ونمضي قدمًا إلى النقطة الأخيرة. دعونا نمضي قدمًا مرة أخرى. وكما ذكرنا للتو، ستكون هناك فرصة للتعليقات أو التعقيبات العامة في أغسطس على التقرير النهائي الذي سيصدر عن اللجنة الدائمة.

هذه شريحة للمرجعية. عندما يحدث هذا التعليق العام، يجب أن تكون اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) على علم بأن هناك تعليقات ونصائح سابقة من اللجنة الاستشارية الحكومية تتعلق بتوصيات الأصول الأصلية، وقد نرغب في العودة وإعادة النظر فيها. فيما يلي بعض الروابط المفيدة التي يمكن استخدامها. ونواصل. شكراً لك. أعتقد أنه ديفيد؟

ديفيد بيدارد نعم، شكرًا. إذًا سأحاول أن أكون مختصرًا، لأنني أعلم أن لدينا بضع دقائق متبقية فقط، ولكنني سأغطي بعضًا من التاريخ المتعلق بالدقة هنا. الشريحة التالية من فضلك. رائع. إذًا، فقد أكدت اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) باستمرار على أهمية الدقة لفترة طويلة من الزمن. لذا، في عدد من المناسبات، سلطت اللجنة الاستشارية الحكومية الضوء على أهمية الدقة فيما يتعلق بالأمن، والاستقرار، والمرونة لنظام اسم النطاق (DNS) وسلطت الضوء على العمل المستمر الذي تقوم به منظمة ICANN بشأن الدقة، وكانت آخر مناسبة تم فيها الإشارة إلى ذلك في بيان سياتل.

وكما ذكرنا سابقًا، فقد توقف العمل بشأن الدقة منذ عام 2022. تم تشكيل فريق لتحديد نطاق الدقة في عام 2021، وكخطوة أولية في عملية تطوير السياسات حول الدقة. وكان الهدف الأساسي من ذلك هو المساعدة في تيسير فهم المجتمع للمسألة وتحديد نطاق مسألة دقة البيانات بشكل واضح ودقيق. وبناء على ذلك، أوصت المجموعة بتطوير وإدارة

استطلاعات بشأن السجلات، فضلاً عن مراجعة إجراءات السجلات الحالية للتحقق من دقة البيانات.

ومع ذلك، أوقفت منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO) عمل فريق تحديد النطاق وأجلت النظر في توصيات الاستطلاع، وقد استمر هذا التوقف منذ ذلك الحين. لذا، بحلول عام 2023، خلصت منظمة ICANN إلى أنها تفتقر إلى الغرض المشروع لطلب الوصول الفردي أو الجماعي إلى بيانات التسجيل من أجل مراجعات الدقة، واقترحت تحليل البيانات المسجلة، أو بيانات التدقيق أو ممارسات نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد (ccTLD) كبدائل للحصول على نظرة أفضل على الدقة. وبعد ذلك سأتقدم سريعًا قليلًا لأقول إنه في عام 2024، أقر مجلس منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO) بأن المقترحات الحالية تفتقر إلى البيانات الكافية لتطوير العمل الخاص بالدقة وبدأ مشاورات مع منظمة ICANN وأصحاب المصلحة بشأن المسائل التنظيمية الأساسية.

وهذا نوعًا ما هو الوضع الذي كنا عليه قبل اجتماع ICANN الأخير. وقد أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية ردًا، بالإضافة إلى أعضاء آخرين من المجتمع، على المسائل أو الأسئلة الأساسية. وفي ردنا، أكدت اللجنة الاستشارية الحكومية أن العمل على مسائل الدقة ينبغي أن يستند إلى بيانات ذات صلة، وأن هذه البيانات ينبغي أن تشكل الأساس للنظر في الأدلة القائمة على الخطوات التالية الضيقة النطاق فيما يتصل بالدقة. وهذه هي الأوضاع التي نحن فيها اليوم.

ومنذ اجتماع ICANN82، تم إنشاء فريق صغير تابع لمنظمة دعم الأسماء العامة (GNSO) لتحديد الخطوات التالية فيما يتعلق بدقة البيانات. ويقوم الفريق الآن بمراجعة الردود على تلك الأسئلة الأساسية، والتي ستشمل أيضًا ردود اللجنة الاستشارية الحكومية. وقد اقترح الفريق عددًا من الخطوات التالية. إذًا، يتم البحث في تقصير المدة الزمنية التي يتعين على أمناء السجل خلالها التحقق من صحة وصلاحية بيانات التسجيل والتي حدها الحالي هو 15 يومًا. بالإضافة إلى ذلك، هناك قدر من الوعي فيما يتعلق بتثقيف أمناء السجل لتشجيعهم على تقديم بيانات دقيقة، ومن ثم العمل أيضًا على ضمان أن سجلات بيانات التسجيل تظهر متى يتم إيقاف النطاق بسبب بيانات غير دقيقة. لذا ما عليك إلا تتبع تلك الحسابات التي تم تعليقها أو إيقافها بسبب البيانات غير الدقيقة.

وهذا أمر مشجع، لأننا نتوقع، وكما سمعنا بالأمس، أننا سنسمع النتائج المتوقعة في الأسابيع المقبلة. وكما سمعنا في الاجتماع الثنائي لمجلس إدارة اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) أمس، فقد قدموا المزيد من المعلومات حول متطلبات الدقة في عقود ICANN. ولذا، في الأساس، يتم النظر إلى ما تتطلبه بعض هذه العقود من تقارير بشأن الدقة والتحقق من الدقة أيضًا. وبناء على ذلك، ونظرًا للتحدي المتمثل في معالجة الدقة بشكل مباشر، لاحظ المجلس أن الدقة يمكن معالجتها بشكل غير مباشر من خلال تطوير السياسات بشأن قضايا منفصلة أيضًا.

الشريحة التالية من فضلك. وهذا يقودنا إلى الاعتبارات المتعلقة ببيان ICANN في براغ. إذًا، كما سمعنا، هناك بعض المسائل في الوقت الحالي والتي أعتقد أننا لا نحتاج بالضرورة إلى إصدار أي نصيحة بشأنها، ولكنها بالتأكيد مسائل ذات أهمية. هنا، سمعنا تحديث خدمة طلب بيانات التسجيل. لذا أعتقد أنه قد يكون من المفيد التوضيح بصفتنا اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) وكيف نتطلع إلى التقرير النهائي للجنة التوجيهية بشأن العمل المستقبلي، والتحسينات في النظام، ثم كيف يتعامل النظام حاليًا مع بعض توصيات نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD)، وأيضًا تكرار دعوتنا لهذا النظام، أو للمشاركة الإلزامية بواسطة أمناء سجل نطاقات المستوى الأعلى العامة (gTLD) في خدمة طلب بيانات التسجيل (RDRS).

وبعد ذلك ننتقل إلى الطلبات العاجلة للإفصاح عن بيانات التسجيل، لذلك أعتقد أننا نعتقد أنه يتعين علينا تسليط الضوء على العمل المهم الذي يتم في مجموعة الممارسين وأنهم حققوا تقدمًا مهمًا حقًا سواء على المدى القصير أو الطويل. كما أود أن أشيد بعمل السياسة الذي يتم تنفيذه في فريق مراجعة التنفيذ (IRT) أيضًا، وأن اللجنة الاستشارية الحكومية تواصل تسليط الضوء على أهمية الاستجابة للطلبات العاجلة في غضون وقت الاستجابة الذي يبلغ 24 ساعة، وهو ما يتوافق مع اتصالات اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة في البيانات السابقة.

وأخيرًا، فيما يتعلق ببيانات التسجيل، يمكننا التأكيد على أهمية الدقة، ومن ثم، بالطبع، الترحيب بالخطوات التالية التي اقترحها الفريق الصغير التابع لمنظمة دعم الأسماء العامة

(GNSO). هناك شخص ما يحمل علامة. فريق منظمة دعم الأسماء العامة الصغير والملاحظات ذات الصلة من مجلس الإدارة. سأكتفي بهذا إذن. شكراً لك.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلاً، ديفيد، وسيباستيان، وجابي، ولورين، وميلينا. أنا أعتذر لأنه كان ينبغي لنا أن نسمي هذه الجلسة تقرير اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)، وليس مناقشة، لأن الفكرة كانت أن يكون لدينا بعض الوقت للمناقشة لجلسة الأسئلة والأجوبة وكل شيء، وهذا خطأنا، وسنحاول أن نكون أفضل في المرة القادمة. ليس هناك وقت للأسئلة على الإطلاق. في الواقع كان لدي سؤال، وأنا آسف لأنني تجاوزت الوقت المحدد قليلاً. إذا كان بوسعنا العودة إلى الشريحة رقم 11، من فضلك.

هناك شيء مهم أردت أن أذكره من أجل الوضوح، إن جاز التعبير، وسأحاول أن أكون سريعًا هنا، لكنني أعتقد حقًا أن هناك مشكلة أساسية في الطريقة التي نفعل بها الأشياء، ولا أعرف ما قد يكون عليه الحل. ولكن لنفترض أنني ممثل حكومي من مجرة سحابة ماجلان الصغيرة مرسل إلى كوكب الأرض. ولقد هبطت هنا بالمظلة، وأرى العملية المعجّلة لوضع السياسات. وأنا أنظر إلى هذا، حسنًا، بدأ الأمر برمته في مايو 2018، مايو 2019. أوه، طريقة مثيرة للاهتمام، العملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP) المرحلة 2 نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD)، يوليو 2020 ثم مرحلة التصميم التشغيلي، 2021، 2022، مشاورات منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO) ومجلس الإدارة، حسنًا، 2023، 2024، بعد سبع سنوات.

ماذا لدينا؟ هؤلاء الرجال على كوكب الأرض، لديهم طريقة غريبة للقيام بالأشياء. ارجع واشرح لوزيرك. كأنني أردت التواصل مع كوكب الأرض من كوكب ماجنتا الصغير، أو لا أعلم، كوكب المشتري، ونحن بحاجة إلى هذا. في رأيي المتواضع، يجب أن تكون هناك طريقة أفضل للقيام بالأشياء، ليس لدي حل سحري لهذا، ولكن الشيء المؤكد هو أن ملكي أو أي وزير في الوطن لن يكون سعيدًا بالطريقة التي نقوم بها بالأشياء أو بكفاءة أي عملية، أيا كانت الآليات الداخلية أو العملية التي لدينا. لذا فأنا آسف جدًا. لدي قائمة انتظار، ولدي الهند، يمكنني أن أمنحك الكلمة لمدة 30 ثانية. وآسف على مثالي الهزلي، ولكن أيًا ما كان. شكراً لك.

سوشيل بال

شكرًا سيادة الرئيس. هذا سوشيل من الهند. واحد فقط. أولاً وقبل كل شيء، سوف نطلب مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) بشأن الشريحة الأخيرة لأنه إذا لم نفعل ذلك، فسوف نتراخى ونفقد زمام التحكم. هيا نزيد الضغط على اللجنة الاستشارية الحكومية لأن هذه الأمور كانت معلقة لفترة طويلة. لذلك نود أن نطلب المشورة من اللجنة الاستشارية الحكومية.

الشيء الآخر هو أن خدمة طلب بيانات التسجيل (RDRS) كانت أكثر من... طالت أكثر من المدة التي تم اقتراحها لها. وكان من المفترض أن تستمر لمدة عامين، لكننا لا نرى أنها ستصل إلى نهاية بأي شكل كان، والذي يتقدم بشكل جيد. ونحن لا نرى نظام الوصول/الإفصاح الموحد (SSAD) في الأفق بعد، بل نرى فقط أن خدمة طلب بيانات التسجيل يتم تزويدها بميزات إضافية، وهي علامة إيجابية.

ونرى أيضًا أن هناك مسارًا آخر، وهو نوع من مسار المصادقة للتعامل مع الطلب العاجل. وإذا قمنا بالدمج، أعتقد أنه من الأفضل اتخاذ مسار المصادقة على جانب الطلب العاجل وعمل منصة خدمة طلب بيانات التسجيل معًا، أعتقد أننا سنحصل على بعض الشبه بما كنا نبحث عنه في نظام الوصول/الإفصاح الموحد، وكان هذا اقتراحًا من جانبي. شكرًا جزيلاً.

نيكولاس كاباليرو

شكرًا جزيلًا لممثل الهند. وهذا كل ما لدينا من وقت. كنت أتمنى لو أفتح المجال للتعليقات والأسئلة، كان من شأن ذلك أن يكون مناقشة جيدة جدًا ومثيرة للاهتمام للغاية، بالتأكيد، أليس كذلك؟ ومرة أخرى، معذرة عن تجاوز الوقت. شكرًا جزيلًا لك، ديفيد. شكرًا جزيلاً لكم، سيباستيان، وجابي، وميلينا مرة أخرى، ولورين.

وأعتذر عن كوني مباشرًا جدًا، ولكنني أعتقد حقًا أنه يتعين علينا أن نفعل شيئًا لأصدقائنا من كوكب المشتري وسحابة ماجلان الصغيرة، فسوف يصابون بالارتباك الشديد. شكرًا جزيلًا لكم. وعند هذه النقطة، اسمحوا لي أن أرحب أيضًا بزملائنا من منظمة دعم العناوين (ASO)، ونرحب أيما ترحيب باقترابهم من الطاولة الرئيسية. تعالوا من فضلكم. شكرًا جزيلًا.

ولنرحب بزملائنا من منظمة دعم العناوين (ASO). لدي نيك هنا، ولا أحتاج إلى تقديم نائب الرئيس الموقر، ماركو، من هولندا. وانضمت إلينا أيضًا مصر، كريستين. مرحبًا بالجميع. حسنًا، دون مزيد من الإطالة، ومع الأخذ في الاعتبار أننا متأخرون قليلاً عن الجدول الزمني، سأترك الكلمة لكم مباشرة، ماركو، أو ربما لنيك، لبدء الجلسة؟

ماركو هوجيوونينج حسنًا، يسعدني ذلك. وشكراً لك يا نيكو. ومرحبًا بكم مجددًا، أيها الزملاء، وشكرًا لك، نيك، على الانضمام إلينا، وبالطبع، كريستين. باختصار شديد، ولكي أعطيك مقدمة عما سنتحدث عنه، ثم أيضًا لمعلوماتك الخلفية، نيك، فلقد أجرينا بعض المناقشات مع اللجنة وأود أيضًا أن أسلط الضوء وأشكرك على الندوة عبر الإنترنت المفيدة للغاية التي كانت بمثابة إعداد لهذا.

آمل أنها كانت مفيدة. لقد فعلنا ذلك عمدًا في الوقت المناسب حتى يتمكن أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) من استغلال الفرصة للاعتماد على التعليقات العامة من ICANN. ولذا فإنني أعتقد أن بعضنا فعل ذلك. ومع ذلك، وأنا لا أعلم تحديدًا، نحن ليس لدينا الكثير من الوقت، لكننا شعرنا أنه سيكون من الجيد متابعة الأمر مع منظمة دعم العناوين (ASO) هنا لإلقاء نظرة فاحصة على جميع التعليقات والملاحظات التي تلقيتموها والخطوات التالية. ولذا، بعد المداولات مع اللجنة، فقد طرحنا بعض الأسئلة وشاركناها مسبقًا معكم. إذًا، ما لم تكن تريد أن تقول شيئًا، نيكو، حسبما أعتقد.

نيكولاس كاباليرو نعم، بسرعة كبيرة. سياسة تنسيق الإنترنت 2 (ICP2)، وهذا لصالح ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) الجدد، وهو يرمز إلى سياسة تنسيق الإنترنت، أو بعبارة أخرى، حوكمة سجلات الإنترنت الإقليمية (RIR). RIR، مرة أخرى، يعني سجلات الإنترنت الإقليمية. إذن، مع ذلك، نيك، الكلمة لك.

نيك نوجنت نعم، شكرًا جزيلاً لاستضافتنا. شكرًا أيضًا على الندوة عبر الإنترنت التي عقدناها معكم سابقًا لإطلاعكم على الوثيقة. ولتوضيح السياق مرة أخرى، فإن سياسة تنسيق الإنترنت 2

هي وثيقة تحكم الاعتراف بسجلات الإنترنت الإقليمية الجديدة. فإذا كانت هناك رغبة في الحصول على سجلات إنترنت إقليمية جديدة، مثل Jupiter NIC، إذا استخدمنا المثال الذي ذكرته، أو Antarctica NIC، فكيف سيكون شكل عملية الاعتراف بسجل الإنترنت الإقليمي الجديد هذا؟

تم سن أو اعتماد سياسة تنسيق الإنترنت 2 (ICP2) في عام 2001، لذا فهي قديمة بعض الشيء، ونحن حاليًا في طور، باعتبارنا منظمة دعم العناوين/مجلس العناوين (ASO/AC)، إنشاء وثيقة جديدة لتحديث الإجراءات ليس فقط للاعتراف بسجلات الإنترنت الإقليمية (RIRs) الجديدة، ولكن أيضًا للتذكير بالتزاماتها المستمرة وإمكانية إلغاء الاعتراف بها إذا استمرت سجلات الإنترنت الإقليمية في عدم الامتثال لالتزاماتها المستمرة. وبالتالي فإن الوثيقة التي نشرناها لا تسمى ICP-2 أو ICP-3 أو ICP-4، بل تسمى الوثيقة الجديدة وثيقة حوكمة سجلات الإنترنت الإقليمية (RIR). وقد تم نشر هذه الوثيقة للتعليق عليها والتشاور بشأنها.

ونعم، إذا كان ممكّنا تشغيل الشرائح هنا، فسيكون ذلك رائعًا. وقد قدمنا سابقًا ندوة عبر الإنترنت لهذه المجموعة، والغرض من ذلك هو فقط تحديثكم بشأن الاستشارة التي أجريناها أيضًا. وسأكون مختصرًا للغاية في ملاحظاتي حتى نتمكن من تخصيص الكثير من الوقت للأسئلة والتعليقات من المجتمع. إذًا، فقد نشرنا وثيقة وأجرينا مشاورة عامة حول الوثيقة من 14 أبريل إلى 27 مايو.

لقد تلقينا استجابة جيدة من المجتمع، وتلقينا 17 إسهامًا من مشاورة ICANN، وبالتوازي مع ذلك، فقد أجرينا مشاورات في كل من مناطق سجلات الإنترنت الإقليمية (RIR) الخمس، وتضمن ذلك عروضًا تقديمية شخصية لجميع اجتماعات سجلات الإنترنت الإقليمية التي عقدت خلال فترة التشاور، كما تضمن أيضًا ندوات عبر الإنترنت لسجلات الإنترنت الإقليمية (RIRs) تلك التي لم تكن تجتمع خلال فترة التشاور، وكذلك أمام هيئات أخرى، مجتمعات ICANN، مثل اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC).

ولقد حافظنا على كافة الملاحظات والتعليقات التي تلقيناها. ويمكنكم الاطلاع في النقطة الموجودة بالأسفل على الرابط لجميع المعلومات من هذه المشاورة. الشريحة التالية من

فضلك. وهذه مجرد بعض المقاييس من المشاورة، فقط لإظهار أننا حصلنا على مستوى عالٍ من المشاركة عبر عروضنا الشخصية المباشرة، وعبر ندواتنا عبر الإنترنت، وقائمة البريد التي فتحناها في كل من مناطق سجلات الإنترنت الإقليمية (RIR) الخمس. لقد حظينا باستجابة قوية ومناقشة مثمرة، كما نشرنا أيضًا مدونة، ويمكنكم الاطلاع على بعض المقاييس المتعلقة بذلك.

الشريحة التالية من فضلك. لذا، وبعد تلقي كل تلك الملاحظات، فإن الغرض من حضور منظمة دعم العناوين/مجلس العناوين (ASO/AC) إلى اجتماع ICANN83، على الرغم من أننا غالبًا ما نحضر اجتماعات ICANN، فإن الغرض من عملنا هذا الأسبوع هو ببساطة استيعاب كل تلك الملاحظات. نحن نهتم كثيرًا بمدخلات المجتمع بشأن الوثيقة، وقد طلبناها في أماكن متعددة، كما ذكرت، ولهذا السبب اجتمعنا طوال الأسبوع لقراءة كل تعليق، وكل اقتراح، وكل سؤال ورد إلينا، وعدد ليس قليلًا منها، وبعض الردود الطويلة جدًا، بما في ذلك من بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)، وهو ما نقدره جدًا. وبعد أن قمنا باستيعاب هذه الملاحظات، قمنا بتقسيم الملاحظات إلى ثلاث فئات أو مجموعات تقريبًا.

هناك ملاحظات قابلة للتنفيذ، وقد اعتقدنا أن هذه نقطة جيدة حقًا. لقد فاتنا ذلك، أو أن هناك شيئًا في الوثيقة نحتاج إلى تحديثه، أو نحتاج إلى تعديل النص. ولكننا لم نكن واضحين في مسألة معينة. لذا فإن هدفنا هو دمج ذلك النص، أو هذا الاقتراح، في النسخة التالية من الوثيقة. ونحن نسمي ذلك قابلاً للتنفيذ. لقد كان هناك الكثير من التعليقات التي كانت ذات فائدة كبيرة، وذات رؤية ثاقبة جدًا، وسوف أستعرض بعض هذه التعليقات بعد قليل، ولكنها تجاوزت نطاق الوثيقة، أو إذا جاز لي القول، إنها كانت أعمق مما تتحمله الوثيقة في هذه النقطة.

وبالتالي، فإن وثيقة حوكمة سجلات الإنترنت الإقليمية تهدف إلى أن تكون إطارًا رفيع المستوى لكيفية الاعتراف بسجلات الإنترنت الإقليمية، وما هي التزاماتها المستمرة، وكيف يمكن إلغاء الاعتراف بها. وكانت هناك تعليقات على غرار، حسنًا، كيف سيعمل هذا من حيث الإشعارات والجداول الزمنية؟ وإذا كانت هناك عملية تسليم، فكيف سيتم ذلك بالضبط؟ هل ستقوم بإيداع البيانات؟ هل ستقوم بإيداع الكود أو التعليمات البرمجية

المصدرية؟ هذه كلها أسئلة ممتازة، ولكن من غير الممكن الخوض في هذا المستوى من التفاصيل في الوثيقة.

وبدلاً من ذلك، فإن القصد هو أن تكون هناك وثيقة أخرى، نسميها إجراءات التنفيذ، والتي ستتضمن كل تلك التفاصيل ذات المستوى المنخفض. ويمكن لهذه الوثيقة أن تتغير بطريقة ديناميكية، ولن تخضع لإجراءات تصديق واسعة النطاق وما إلى ذلك. إذًا، فقد اعتقدنا أن الكثير من تفاصيل التنفيذ هذه تشكل ملاحظات رائعة، لكننا لن ندمج كل هذه التفاصيل في الوثيقة، حيث ستبقى هذه التفاصيل في مكان منفصل. تلك هي الفئة الثانية، الحاوية الثانية.

أما الثالثة، فهي ببساطة تعليقات ثاقبة، لكننا رأينا أنها ربما تكون خارج نطاق ما نحاول القيام به. فهي تتناول قضايا أخرى خارج نطاق نظام سجلات الإنترنت الإقليمية، أو أن الهدف هو إعادة هيكلة نظام سجلات الإنترنت الإقليمية بشكل جذري. وهذه التعليقات تعتبر مفيدة لأنه من المثير للاهتمام التفكير في هذه الأمور، ولكن ميثاقنا كان يتلخص في مراجعة هذه الوثيقة على وجه الخصوص، والتي تتعلق بالاعتراف، والتشغيل، وإلغاء الاعتراف. ولذلك فإنه لا يمكننا أن نصل إلى بعض أفكار إعادة الهيكلة الأخرى التي تم اقتراحها. أو أن بعضها كان ببساطة متعارضًا مع بعض المبادئ الأساسية التي نحاول تمثيلها في الوثيقة، وبالتالي فإننا لا نعتزم إدراجها.

ولكننا نعتزم الرد على الكثير من الملاحظات ونقول، هذا هو السبب الذي دفعنا إلى اتخاذ إجراء بشأن هذا الأمر، وهذا اقتراح رائع، وسنحاول دمجه في الوثيقة. أو أن هذا اقتراح مثير للاهتمام، لكننا لا نعتقد أنه سيعمل بالاقتران مع مبادئ الوثيقة بسبب هذا السبب أو ذاك. ومن ثم فإننا نعتزم الرد على الكثير منها، ولكن مرة أخرى، الكثير من التعليقات الرائعة والمدروسة. الشريحة التالية من فضلك. ومن ثم فقد فكرنا في أن نقدم لكم عينة فقط من بعض التعليقات التي تلقيناها، وبعض الملاحظات التي تم تقديمها في هذه الشريحة والشريحة التالية.

على سبيل المثال، إحدى الملاحظات الشائعة المتعلقة بحدود الموافقة. وبالتالي، فإن الهيكل الحالي لسياسة تنسيق الإنترنت 2 (ICP2) هو أن ICANN ستقرر ما إذا كانت ستعترف بسجل إنترنت إقليمي جديد. ولم يحدث هذا منذ عام 2005، نظرًا لكون المركز الأفريقي لمعلومات الشبكة (AFRINIC) هو آخر سجل إنترنت إقليمي جديد. ولكن إذا كان هناك بالفعل Jupiter NIC أو Antarctica NIC، فقد يكون هناك رغبة محتملة في الاعتراف

بذلك، فكيف ستبدو هذه العملية؟ وقد تغيرت طبيعة نظام سجلات الإنترنت الإقليمية والعلاقة بين سجلات الإنترنت الإقليمية ومنظمة ICANN على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. وبالتالي فإن مسودة الوثيقة الحالية توفر عملية موافقة ذات مسارين أو مرحلتين. والفكرة هي أن سجلات الإنترنت الإقليمية ستنظر أولاً في الطلب، وفي المسودة الحالية، ستحتاج إلى الموافقة بالإجماع على الاعتراف بسجل الإنترنت الإقليمي الجديد.

وبعد ذلك، إذا وافقت سجلات الإنترنت الإقليمية على ذلك بالإجماع، ينتقل القرار إلى ICANN، التي تتخذ القرار النهائي. لقد حصلنا على الكثير من التعليقات، والكثير من المعلومات... وأنا من المفترض أن أبطئ. حسنًا، شكرًا لك على الإشارة. لقد تلقينا الكثير من الملاحظات التي تفيد بأن الإجماع قد يكون معيارًا عاليًا، أو قد يكون غير قابل للتطبيق، أو أنه قد يخلق تضاربًا في المصالح بين سجلات الإنترنت الإقليمية. إذًا، هذا شيء نعمل عليه، ولن نقدم قرارنا بشأنه الآن لأننا لا نزال نعمل على تطويره، ولكن هذا هو الأمر فحسب. إن إحدى الملاحظات الثابتة كانت هي التفكير بعناية فيما يتعلق بالحد المناسب للموافقة.

وكان هناك سؤال آخر عما إذا كان ينبغي أن تكون ICANN قادرة على تقديم اقتراح للاعتراف بسجل إنترنت إقليمي جديد. وهناك مسألة أخرى وهي إذا افترضنا أن ICANN رفضت في النهاية اقتراحًا ما، فهل ينبغي أن يكون قرار ICANN قابلاً للمراجعة أو الاستئناف بطريقة ما؟ بالإضافة إلى ذلك، إذا كان من الضروري بالفعل أن يتولى سجل إنترنت إقليمي آخر خدمات RIR لسجل إنترنت إقليمي آخر، فكيف ينبغي أن يبدو ذلك؟ كيف نضمن وجود استمرارية كافية، وأن عملية التسليم ستتم بسلاسة؟

الشريحة التالية من فضلك. فقط بضع الملاحظات الأخرى التي سنقدمها. وتشير المسودة الحالية إلى أنه من المقصود أن يظل العدد الإجمالي لسجلات الإنترنت الإقليمية صغيرًا. والسبب في ذلك هو أن هناك حاجة إلى قدر كبير من التنسيق بين سجلات الإنترنت الإقليمية. وهكذا، مع كل سجل إنترنت إقليمي جديد، يرتفع مستوى التعقيد وتزداد احتمالات التجزئة. وكان هناك الكثير من التعليقات حول كيفية تحديد العدد الصحيح من سجلات الإنترنت الإقليمية على وجه التحديد.

وكما ذكرت، لقد حصلنا على الكثير من الملاحظات المفيدة للغاية حول التفاصيل المتعلقة بالكيفية التي ستتم بها أشياء معينة، والكيفية التي ينبغي أن تتم بها إشعارات معينة، وأشياء من هذا القبيل، وما هي الحوكمة الجيدة، وممارسات حوكمة الشركات، والكيفية التي ينبغي أن تبدو بها. ولقد قررنا مرة أخرى أن الكثير من هذه الأمور سوف يتم توضيحها في وثيقة منفصلة لإجراءات التنفيذ. وكانت هناك تعليقات حول الحاجة إلى التدقيق السريع، والتدقيق الجيد، وتحديد المشاكل مبكرًا.

وأخيرًا، أحد الأشياء المستحدثة في هذه الوثيقة هو أن كل سجل إنترنت إقليمي ملزم بتنفيذ تدابير مكافحة الاستيلاء للتأكد من عدم تمكن كيان واحد أو مجموعة من الكيانات التابعة من التحكم في سجل الإنترنت الإقليمي بشكل فعال. وبحق، فقد تلقينا الكثير من الأسئلة والتعليقات حول كيفية للمرء أن يحدد التحكم الفعال. ولذا فإنني لن أتطرق إلى كيفية استجابتنا لكل ملاحظة من تلك الملاحظات، وإلى حد كبير، فإننا ما زلنا نعمل على ذلك، لكننا أردنا فقط تقديم عينة من بعض الملاحظات المدروسة للغاية التي تلقيناها حتى الآن.

الشريحة التالية من فضلك. إذن ما هي الخطوات التالية؟ حسنًا، سنأخذ هذه الملاحظات، وسنقوم بإنشاء إصدار ثاني من الوثيقة، المسودة التالية، ونهدف إلى نشرها بحلول أواخر أغسطس أو أوائل سبتمبر. وسوف نقوم بعد ذلك بإجراء مشاورة عامة أخرى بشأن هذه الوثيقة المنقحة. ومن المتوقع أن ننشرها قبل اجتماع ICANN84 حتى يتمكن المشاركون في ICANN84 من استغلال جزء من وقتهم في الاجتماع للعمل على الوثيقة وصياغة ملاحظاتهم.

إذًا، في هذه الحالة، تم إغلاق المشاورات قبل اجتماع ICANN83 مباشرة. وفي المرة القادمة، نأمل أن نوفر المشاورة لتمتد عبر ICANN84 حتى يتسنى لكم الحصول على الوقت للالتقاء معًا لمناقشة الأمر. ثم نتوقع أن نغلق باب التعقيب أو التعليق العام بعد ذلك بفترة وجيزة.

الشريحة التالية من فضلك. لذلك نحن ندرك أن جزءًا من غرض هذا الاجتماع هو أن نكون متاحين للإجابة على أسئلة اللجنة الاستشارية الحكومية، ونحن سعداء بأن نجعل أنفسنا متاحين لذلك. ولكي نتمكن من رؤية المحادثة، سنطرح عليكم بعض الأسئلة، والتي لكم مطلق الحرية في طرحها علينا أو التعليق عليها أو عدم التعليق عليها حسبما تريدون.

وإذا كنتم ترغبون في ذلك، فسنكون مهتمين بمعرفة ما إذا كانت هناك أي بنود ترغبون في الحصول على مزيد من المعلومات عنها. لماذا قمنا بصياغة بند معين بهذه الطريقة؟ لقد فكرنا في الأمر بعناية، ولكن ربما لا تكون أسبابنا واضحة دائمًا. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نسألكم، ما الذي يمكننا فعله لتحسين المشاورات القادمة؟ نحن نعتقد أن هذا كان ناجحًا جدًا، ولكن هناك دائمًا مجال للتحسين ونحن نبحث عن الملاحظات التعقيبية في هذا الصدد. وأعتقد أن هذه هي الشريحة الأخيرة.

ماركو هوجيوونينج: شكرًا لك يا نيك. بعض الأسئلة الجيدة، أنا أرى بالفعل قائمة انتظار. وقبل أن أنتقل إلى ذلك، لدي سؤال واحد فيما يتعلق بخطط ICANN84. هل يتضمن هذا الاجتماع جلسة عامة لمنظمة دعم العناوين (ASO) من أجل إجراء مناقشة عامة مع المجتمع؟ أم أن هذا سيكون احتمالاً للنظر في ذلك؟

نيك نوجنت: أنا لا أرى سببًا لعدم ذلك. سيتعين علينا، بطبيعة الحال، القيام بالتخطيط. لم نبدأ التخطيط لاجتماع ICANN84 بعد، ولكنني لا أرى أي سبب يمنعنا من عقد جلسة عامة. كان لدينا جلسة عامة في هذا أيضًا، لكن الحضور لم يكن جيدًا لأننا أغلقنا بالفعل المشاورة وأجرينا بالفعل العديد من الندوات عبر الإنترنت. ولكني أعتقد أن هذه فكرة رائعة.

ماركو هوجيوونينج: رائع. ثم لدي الصين في قائمة الانتظار، ثم هولندا. إذًا الصين، تفضل.

كوو فانج: شكرًا لك، ماركو. معكم كوو فانج من الصين، لتسجيل الاسم. إذًا لمشاركة بعض التعليقات حول هذا الموضوع. أود أن أشكر أعضاء منظمة دعم العناوين (ASO) على حضورهم هنا لمناقشة سياسة تنسيق الإنترنت 2 (ICP2) مع اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC). إن التخصيص الرشيد لموارد بروتوكول الإنترنت وأمن واستقرار البنية التحتية لبروتوكول الإنترنت يؤثران على تشغيل الإنترنت العالمي. ونظرًا لأن الصين لديها حجم كبير من

البنية التحتية للإنترنت وعدد كبير من مستخدمي الإنترنت، فإن استخدام عناوين بروتوكول الإنترنت هائل.

ولذلك، فإننا نأمل أن نرى تشغيلًا فعالًا وآمنًا ومستقرًا لبنية موارد عناوين الإنترنت العالمية. وستؤدي عملية تطوير سياسة تنسيق الإنترنت 2 (ICP2) إلى تعديلات مهمة في هيكل حوكمة موارد عناوين الإنترنت الإقليمية في جميع أنحاء العالم، وسوف تؤثر على حوكمة موارد عناوين الإنترنت في السنوات المستقبلية. وبناء على ذلك، فإننا نقترح أن تتمكن منظمة دعم العناوين (ASO)، أو ربما بالتعاون مع منظمة مصادر الأرقام (NRO)، من الاستفادة من اجتماع ICANN هذا الأسبوع والأشهر القليلة القادمة لمناقشة ومراجعة الملاحظات والاقتراحات التي تم جمعها من جميع أصحاب المصلحة بعناية، والتعامل بشكل صحيح مع المسائل التي أثيرت أثناء المشاورات.

ومن المتوقع أن تتمكنوا من التوصل إلى نسخة منقحة من وثيقة حوكمة سجل الإنترنت الإقليمي (RIR) التي يمكن أن تظل متوافقة مع مبدأ العدالة، والأمن، والاستقرار فيما يتعلق بموارد عناوين الإنترنت، ومن ثم المضي قدمًا إلى عمليات الموافقة اللاحقة. ولذلك أشكركم مرة أخرى وأتمنى لكم حظًا سعيدًا في الإجراءات التالية. شكراً لك.

نيك نوجنت: شكرًا جزيلًا. وهذه هي الطريقة التي نواصل بها العمل ونأمل أن نستمر وننهي هذه العملية قريبًا. شكرًا جزيلاً.

ماركو هوجيوونينج: شكرًا لممثل الصين. لدي هولندا بعد ذلك.

مايك فينسترا: مرحبًا، مايك فينسترا ممثلاً لهولندا. لدي سؤال بخصوص هذه العملية، لأنك ذكرت أن المدخلات القابلة للتنفيذ سيتم التعبير عنها في المسودة التالية لوثيقة حوكمة سجل الإنترنت الإقليمي (RIR)، والتي سيتم مناقشتها خلال اجتماع ICANN القادم. كنت أتساءل في الواقع عما إذا كان لديك أي إشارة إلى عدد المسودات التي ستكون لهذه الوثيقة؟

نيك نوجنت

سؤال رائع. إذًا، نحن لدينا بالفعل افتراض عملي، قابل للمراجعة، بأن المسودة التالية ستكون من قبيل المسودة النهائية. والآن، نأمل بالطبع أنه إذا تم رصد مسألة رئيسية تتطلب مسودة ثالثة، فإنها ستصدر قريبًا. ونحن لن نتكلف ونقصر الأمر على اثنين.

وبالمثل، وحتى لو كانت مسودة نهائية، فإذا كان هناك خطأ مطبعي أو تعديل يمكن إجراؤه، فقد يكون لدينا إصدار 2.1 وهو عبارة عن، مرحبًا، نحن نرسل هذا لإعلام الجميع بأننا قمنا بتغيير هذا، لكننا لا نفتح المجال لمشاورة جديدة بشأن إضافة هذه الفاصلة. لكن نيتنا هي أن نفعل ما هو ضروري في ضوء التعليقات والملاحظات التي نتلقاها. شكراً لك.

ماركو هوجيوونينج

شكراً لك. ولقد فاتتني-- روسيا الاتحادية التالية في قائمة الانتظار. شكراً لك.

نيكولاس كاباليرو

روسيا الاتحادية، تفضل. الكلمة لكم.

فياشيسلاف إيروخين

طاب صباحكم أيها الزملاء. سأقدم مساهمة صغيرة. سأتحدث الروسية. زملائي الأعزاء، أود أن أدلي بتعليق قصير يتعلق بعملية التعليقات العامة، والوثائق، وسياسة تنسيق الإنترنت 2 (ICP2). كما تعلمون، فقد عقدنا جلستين لمناقشة هذه الوثيقة. في شهر ديسمبر، ناقشنا المبادئ التنظيمية لسجلات الإنترنت الإقليمية، ومؤخرًا ناقشنا الوثيقة الأخرى. وفي سياق مناقشة المبادئ، كانت هناك وثيقة تم إنشاؤها تتعلق بالمبادئ الأساسية لتنظيم سجلات الإنترنت الإقليمية (RIRs).

ولقد تم نشر هذه الوثيقة، أو تم نشر النسخة النهائية من الوثيقة على موقع ICANN وكذلك على موقع منظمة مصادر الأرقام (NRO)، ولا يزال من الممكن العثور عليها هناك. وبعد ذلك، خلال المناقشة الأخيرة لوثيقة الحوكمة، رأينا أن هذه الوثيقة تضمنت مبادئ تنظيم سجلات الإنترنت الإقليمية. وهذا جزء من هذه الوثيقة، ولكنني أود أن ألفت انتباهكم إلى حقيقة أنه في بعض هذه المبادئ تم تغيير النص. وخلال الندوة عبر الإنترنت التي أقيمت

للجنة الاستشارية الحكومية (GAC) ولمنظمة مصادر الأرقام (NRO) ومنظمة دعم العناوين (ASO)، طرحت سؤالاً، ألا وهو لماذا تم تغيير النص في هذه الحالة؟ وتلقيت جوابًا عامًا مفاده أننا نعتقد أن هذا سيكون أفضل.

من الذي اعتقد ذلك؟ لماذا اعتقدوا ذلك؟ لماذا هو أفضل؟ كل هذا يثير التساؤل حول الشفافية، والمساءلة، والمحاسبة في عمل نموذج أصحاب المصلحة المتعددين. ليس من الواضح لنا لماذا تقدم النسخة الجديدة من الوثيقة تعديلات لم تكن مدرجة خلال جلسات الاستماع العامة، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن المبادئ التي كنا نناقشها في ديسمبر كانت مدعومة من جميع منظمات ICANN، ومنظمة دعم العناوين (ASO)، واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC)، وغيرها.

وأنا أود أن أشير مرة أخرى إلى عملية إعداد هذه الوثائق، وأود أن أدعو المنظمين إلى دراسة جميع التغييرات في النص بعناية شديدة وتبريرها أو أن يكونوا حذرين للغاية بشكل عام بشأن هذه التغييرات وأيضًا أن يقدموا تقريرًا عن سبب إدخال التغييرات. إن سياسة تنسيق الإنترنت 2 (ICP2) هي إحدى الوثائق التأسيسية، ومن المهم بشكل أساسي أن يعتمد النص بأكمله وكل شيء على المقترحات التي قدمها المجتمع. شكراً لك.

نيكولاس كاباليرو: شكرًا لممثل روسيا الاتحادية. نيك.

نيك نوجنت: شكرًا جزيلًا على تعليقاتك. إذًا، هذا فقط لتحديد السياق. الطريقة التي قررنا من خلالها تولي هذا المشروع، والتعهد به، كانت تتمثل في أنه كان بإمكاننا تقديم مسودة وثيقة، مسودة وثيقة كاملة لوثيقة حوكمة سجل الإنترنت الإقليمي كخطوة أولى. وكان من الممكن أن يكون ذلك أحد الطرق للمضي قدمًا. لكننا اعتقدنا أن ذلك قد يكون أمرًا مبالغًا فيه بأن يتم فحسب عرض الوثيقة المكونة من 10 صفحات بجميع البنود والإحالات المرجعية ونقول فحسب، ما رأيك، أيها المجتمع؟

فذلك يمكن أن يؤدي ذلك إلى إثارة الكثير من المناقشات حول مسائل صغيرة أو التنسيق، أو الأخطاء المطبعية، أو الكثير من التفاصيل. ومن ثم، بدلاً من ذلك، اعتقدنا أن الطريقة

الجيدة لتنظيم هذا الأمر هي أولاً، هيا نقدم مجموعة من المبادئ، وكان هناك 24 مبدأ أساسيًا والتي كانت جوهرية نوعًا ما ومختصرة وبسيطة للغاية. على سبيل المثال، مبدأ الاستقلال، أو مبدأ الحوكمة الرشيدة للشركات، أو مبدأ مكافحة السيطرة أو الاحتكار. كان من الممكن النظر في كل من هذه المبادئ على حدة وتقييمها على حدة، ثم قمنا بطرح المشاورات التي سمحت للمجتمع بالتعليق على كل مبدأ مميز والحصول على ملاحظات أو ردود الفعل على المفاهيم عالية المستوى قبل أن ننتقل إلى صياغة الوثيقة الكاملة.

لقد اعتقدنا أن هذه كانت طريقة أفضل لتنظيم عملية الصياغة، والحصول على ملاحظات أو ردود جيدة في وقت مبكر من العملية. ونتيجة لذلك، عندما طرحنا وثيقة المبادئ للتعليق وتلقينا الملاحظات، حدث بالضبط ما كنا نأمل أن يحدث، وهو أننا تلقينا بعض التعليقات التي اقترحت أن هذا المبدأ ربما ليس فكرة جيدة، أو ربما يحتاج إلى مزيد من التطوير أو التغيير بهذه الطريقة. لذلك، فإننا نعتبر حقيقة أن الوثيقة الكاملة تختلف عن المبادئ بمثابة ميزة، وليس خللاً. وكما أننا نأمل في إجراء تغييرات بين الإصدار 1 والإصدار 2 بناءً على الملاحظات، فإننا نعتبر ذلك بمثابة أخذ ملاحظات المجتمع في الاعتبار عند صياغة المسودة.

وبالفعل، هناك تغييرات في المبادئ التي صيغت في المسودة، ولكن ذلك كان جزءًا من عملية التعلم والحصول على الملاحظات من المجتمع. لذا، إذا كانت هناك أسئلة حول سبب قيامنا بتغيير معالجة معينة لمسألة ما فيما بين المبادئ والمسودة، فسوف نكون سعداء الرد على ذلك. ولكن لكي نكون واضحين، فإن المبادئ وكل مسودة، ليست أيًا منها وثائق رسمية ثابتة أو من المفترض أن تكون دائمة، بل هي مسودات، ومن المفترض أن يتم مراجعتها وتحسينها من إصدار إلى إصدار. ولذلك، إذا كان أي من هذه التغييرات كبيرًا، فإننا لا نعتقد أن أيًا منها كان كبيرًا بالفعل.

ولكن المثال الوحيد الذي سأقدمه هو أنه فيما يتعلق بالعتبة أو الحد، وفيما يتعلق بعدد سجلات الإنترنت الإقليمية المطلوبة للموافقة، فلربما يكون ذلك قد تغير من المبادئ إلى المسودة، ولكن لأكون صادقًا، لا أستطيع أن أتذكر بدقة، ويسعدنا أن نشرح سبب إجراء هذه التغييرات. وأنا أعتقد أننا سنستمر في إجراء التغييرات استجابةً لملاحظاتكم. ومرة أخرى، يسعدنا أن نجيب على الأسئلة حول سبب تغيير أي شيء معين، ولكننا نعتبر هذا جزءًا من عملية الصياغة والتعلم.

ماركو هوجيوونينج شكرًا لك يا نيك. نعم، وأنا أعتقد أيضًا أن ما سمعته بين السطور هو أن اللجنة الاستشارية الحكومية تفضل الحصول على وثيقة واضحة في تتبع التغييرات في الإصدارات المستقبلية من الوثيقة، لكنني أعتقد أن هذه هي العملية الطبيعية لدى ICANN. لقد تبقى لدينا حوالي 12 دقيقة في الجلسة، ولدي أربعة أشخاص في قائمة الانتظار، لذلك أعتقد أننا على ما يرام. لكن التالي هو مصر إذن. منال.

منال إسماعيل شكرًا لك، وشكرًا لكم على العرض التقديمي الممتاز. إذًا لقد كان لدي ثلاثة أشياء في ذهني عندما أتيت إلى هذه الجلسة. أولاً، الإشارات المبكرة من المدخلات التي تلقيتموها، والتي قمتم بتغطيتها بشكل جيد للغاية في العرض التقديمي. وثانيًا، كم عدد المسودات التي ينبغي لنا أن نتوقعها قبل التنفيذ، وهو ما سألته هولندا بالفعل. وأخيرًا، وفيما يتعلق بكيفية مساعدتنا في المشاورات المقبلة، فإنني أعتقد أننا واجهنا صعوبة بالغة، على غرار روسيا، في مقارنة المسودات.

وأعتقد أن هذا نهج جيد جدًا أن يتم تنفيذها على مراحل وأن تمر بإصدارات. أنا أقدر الصعوبة في التوصل إلى نسخة تتبع التغييرات، سيكون الأمر صعبًا للغاية مع هذا النهج، ولكن ربما يكون هناك ملخص من صفحة واحدة لما تم تغييره، خاصة مع الرسائل المشتركة التي تتلقوها إذا كان بإمكانكم تمييز التغييرات في المسودة الجديدة وإذا كانت هناك رسالة ملحة لم يتم استيعابها، فربما يكون هناك سطر واحد، فلما لا؟ شكراً لك.

نيك نوجنت نعم، شكرًا لكم. من الواضح أنني سأحتاج إلى مناقشة الأمر كمجموعة، لكنني لا أرى أي سبب يمنعنا من القيام بهذه الأشياء. ربما هناك ثلاثة أشياء أعتقد أنك حددتها. أما فيما يتعلق بتتبع التغييرات، فأنت على حق، فلم يكن من الممكن فعليا إنشاء تتبع للتغييرات فيما بين المبادئ والمسودة الكاملة. ولكنني لا أرى سببًا يحول بين أن يكون لدينا تتبع للتغييرات بين الإصدار 1 من المسودة والإصدار 2. وأنا أعتقد أن هذا يبدو معقولاً تمامًا.

منال إسماعيل هذا أفضل.

نيك نوجنت انتظروا، هناك المزيد. ما سنحاول القيام به هو تقديم ملخص لوصف التغييرات التي تم إجراؤها بعد تتبع التغييرات. ثم بعد ذلك، ثالثًا، نحن لا يمكننا الرد على كل ملاحظة من الملاحظات، ولكننا سنحصل على وثيقة منفصلة تلخص بعض المسائل المشتركة أو الملاحظات الأكثر أهمية التي تلقيناها، وكيف نتعامل معها وما قررنا القيام به بشأنها. هذه إذن ثلاثة أمور سنحاول القيام بها. ونأمل أن يشعر الناس أن الفروق أصبحت أكثر وضوحًا بين الإصدارين الأول والثاني.

ماركو هوجيوونينج شكرًا لك يا نيك. شكرًا لكِ، ممثلة مصر. ثم التالي في قائمة الانتظار وهو ماليزيا. عثمان. عذرًا، الخطأ خطئي، نيكو. صحيح، الهند. عذرًا، والآن لدي شخص آخر في الهند. الكلمة لك، تفضل.

سوشيل بال شكراً لك. هذا سوشيل من الهند. شكرًا لك، نيك، على العرض التقديمي الرائع. مجرد تعليق على أن هذه مسودة مهمة للغاية، ولا ينبغي لنا أن نتسرع في هذا الأمر، وأعتقد أننا نسير بخطى سريعة للغاية. هذا هو أسرع عمل رأيته في ICANN حتى الآن.

وإذا كان بوسعنا التعامل مع مسائل الطلبات العاجلة لمدة خمس أو ست سنوات، ومسائل انتهاك أو إساءة استخدام نظام اسم النطاق لمدة خمس أو ست سنوات، فأعتقد أن هذا شيء، بما أننا ننظر إلى حوكمة سجل الإنترنت وسجل الإنترنت الإقليمي (RIR)، أعتقد أننا ينبغي ألا نتسرع في هذا الأمر ويجب أن ندمج الملاحظات التي قدمها أصحاب المصلحة وبالتأكيد نجعل هيئة الموافقة على ذلك، والتي نجد أنها غير عادلة إلى حد كبير وليست متعددة أصحاب المصلحة بالمعنى الحقيقي.

لذا، ومن أجل تحقيق العدالة والإنصاف، أعتقد أنه يتعين علينا أن نعطي الأمر المزيد من الوقت حتى يتمكن جميع أصحاب المصلحة من الحضور ويتم إدماجهم على الأقل. شكراً لك.

نيكولاس كاباليرو شكرًا لك، ممثل الهند. لدي ماليزيا بعد ذلك ثم سويسرا.

نيك نوجنت هل يمكنني الرد على ذلك بشكل مختصر؟

نيكولاس كاباليرو نعم، تفضل.

نيك نوجنت شكراً لك. شكرًا على تعليقاتكم. ربما يكون الأمر أسرع مما أستطيع من خلال عمليتنا، لذلك قد لا يكون من الواضح كم من الوقت عملنا على ذلك. لقد تلقينا لأول مرة طلب بدء هذه العملية من المجلس التنفيذي لمنظمة مصادر الأرقام (NRO) في أكتوبر 2023، ومن ثم فإننا نقترب الآن من مرور فترة عامين، وستستغرق هذه العملية أكثر من عامين إجمالاً، ولكنها بالتأكيد ستستغرق الوقت اللازم للتأكد من اتباع الإجراءات المناسبة. وأما فيما يتعلق بإجراءات التصديق، فهي خارج نطاق اختصاصنا إلى حد ما، ولكننا سعداء بالتحدث معكم حول هذا الموضوع. وأود أيضًا أن أحيلكم إلى المجلس التنفيذي لمنظمة مصادر الأرقام (NRO)، والذي هو منخرط بشكل أكبر في هذا الأمر.

سوشيل بال شكراً لك.

نيكولاس كاباليرو لذا، شكرًا لك مرة أخرى. الهند، هل هذه يد مرفوعة قبل ذلك من براديب؟ حسنًا. إذًا، لدي ماليزيا وسويسرا، ولدينا سبع دقائق أخرى. تفضل، ماليزيا.

روزامري رواندي حسنًا، من باب التوضيح، اسمي روزامري، الممثل البديل عن ماليزيا في اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC). أولاً، أود أن أشكركم، منظمة دعم العناوين (ASO)، على إجراء المشاورات العامة. هذا جهد جيد، ونحن نقدره حقًا. لقد قدمنا ملاحظات تعقيبية رسمية إلى منظمة دعم العناوين، ولكنني آمل أن تكون منظمة دعم العناوين قد تلقتها لأننا تلقينا إقرارًا بالاستلام، وسأكون سعيدًا للغاية بإعادة الإرسال عبر البريد الإلكتروني للملاحظات الرسمية المكتوبة. وعند مراجعة الوثائق المقترحة، فإن لدينا بعض الشواغل، وخاصة فيما يتعلق بالفقرة 2.6.

فلقد لاحظنا إدراج العبارة وفقًا لتقديره الكامل. وبناءً على فهمنا، يبدو أن هذه العبارة تمنح سجل الإنترنت الإقليمي (RIR) سلطة تقديرية كاملة لإنشاء موارد الأرقام وتخصيصها لسجل إقليمي فرعي واحد أو أكثر، بما في ذلك سجل الإنترنت الإقليمي. ومن ثم، فإن لدينا مخاوف لأن هذا قد يُفسر على أنه تفويض طرف واحد أو سلطة واحدة لاتخاذ قرارات حاسمة بشأن مسائل قد تؤثر بشكل كبير على حوكمة الإنترنت الوطنية. ومن المهم أن نلاحظ أن مثل هذه السلطة التقديرية لا تنعكس في سياسة تنسيق الإنترنت 2 (ICP2) الحالية، التي تحدد المعايير لإنشاء إنترنت إقليمي مسجل جديد.

ونحن نقترح حذف العبارة وفقًا للتقدير الكامل الواردة في الفقرة 2.6 من وثيقة الحوكمة أو إعادة صياغتها بدلاً من ذلك لتعكس نهجًا أكثر تشاركًا وتشاورًا. وهذا من شأنه أن يساعد على ضمان عملية صنع قرار عادلة وشفافة فيما يتعلق بإنشاء سجل إقليمي فرعي، كما أن من شأنه أن يعزز شرعية ترتيبات السجل الإقليمي الفرعي في المستقبل ويدعم مبدأ المجتمع، والحوكمة، والتمثيل العادل، وخاصة للحكومات ومجتمعات الإنترنت المتأثرة بشكل مباشر.

نيك نوجنت إذًا، كما أفهم الأمر، فإنك تشير إلى القسم 2.6، الذي يتحدث عما إذا كانت سجلات الإنترنت الإقليمية قادرة على إنشاء سجلات إنترنت وطنية أو سجلات إنترنت إقليمية فرعية أخرى،

أو كيف يمكنها ذلك، أو الشروط التي يمكن من خلالها لهذه المكاتب إنشاء هذه السجلات، ويبدو أن ماليزيا تعترض على حقيقة أن سجلات الإنترنت الإقليمية لديها سلطة تقديرية بشأن كيفية القيام بذلك. ويبدو أن ماليزيا تريد المزيد من الضوابط أو المعايير بهذا الشأن. هل أسمعك بشكل صحيح؟

روزامري رواندي نعم، لوضع المزيد من الكلمات التشاركية في هذه النقطة، وعلى الأقل حذف وصف الكامل.

نيك نوجنت حسنًا، شكرًا لك على ملاحظاتك.

نيكولاس كاباليرو شكرًا لممثل ماليزيا. ولدينا الآن ممثل سويسرا.

جورج كانسيو معذرةً. جورج كانسيو، ممثل سويسرا، للتدوين في السجل. شكرًا لك على التوضيحات والمعلومات، ومن الواضح أن هذه عملية مهمة للغاية. وإذا كنت قد شاهدت ردود الفعل، فهناك الكثير من الاهتمام من الكثير من أجزاء اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) والمجتمع.

وبما إن كثير من الأسئلة كانت ذات طبيعة إجرائية، فإنني أقترح عليكم وعلى الفريق الذي يدير هذا الأمر، أن تنظروا في مبادئ ساو باولو بشأن أصحاب المصلحة المتعددين والتي تنص على بعض خطوات العملية بشأن كيفية إدارة عملية لأصحاب المصلحة المتعددين والتي تكون مفتوحة، وشفافة، وشاملة. وأعتقد أنها كثير من الأشياء التي تقومون بها بالفعل. ولكن كثير من الأسئلة التي طرحت اليوم يمكن معالجتها إذا نظرتم في ذلك الأمر وحاولتم الالتزام بالتوصيات المضمنة هناك. شكراً لك.

نيك نوجنت شكراً لك.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلاً. فقد بدأ الوقت يدهمنا. لدينا ثلاث دقائق، إذًا سويسرا، واليابان، والولايات المتحدة، ومصر. إذًا، يرجى أن تكونوا مختصرين ومباشرين إلى حد ما. ولدينا ممثل اليابان فيما بعد.

تومونوري مياموتو شكراً لك. هذا هو تومونوري مياموتو من اليابان. شكرًا لك على العرض التقديمي. أنا أفهم أن المزيد من التفاصيل، مثل مسائل التشغيل أو الإجراءات، سيتم مناقشتها لاحقًا، ربما بعد إصدار النسخة الجديدة من سياسة تنسيق الإنترنت 2 (ICP2)، ولكن هل لديك أي خطة للجدول الزمني للمناقشة، هل تخطط لإصدار وثيقة أخرى للعمليات؟

نيك نوجنت ليس لدي جدول زمني. وأنا آمل أن يتم ذلك قريبًا، وآمل أن يتم ذلك بالتوازي بشكل معقول، ولكن قد يتم ذلك لاحقًا بعد التصديق، وهذا فحسب لأن هذه أشياء ستحتاج سجلات الإنترنت الإقليمية إلى تقييمها فيما بينها. لكننا لا نزال في مرحلة مبكرة من تفكيرنا بهذا الشأن، ولذلك فإنني لا أريد أن أقدم أي التزامات حاسمة. أنا سآخذ تعليقاتكم باعتبارها تسجيل للملاحظات التي ربما نحتاجها لتقديم المزيد من المعلومات حول الشكل الذي ستبدو عليه وثيقة إجراءات التنفيذ المنفصلة هذه. شكراً لك.

نيكولاس كاباليرو شكرًا لممثل اليابان. لديَّ الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك.

سوزان تشالمرز شكرًا سيادة الرئيس. سوزان تشالمرز، وهذا للسجل. نحن ندعم أي جهود ضرورية ومستقبلية من جانب منظمة دعم العناوين/مجلس العناوين (ASO/AC)، بما في ذلك تطوير إصدارات إضافية من وثيقة حوكمة سجل الإنترنت الإقليمي (RIR) من أجل التوصل لإجماع واسع النطاق داخل المجتمع بشأن الوثيقة.

نيك نوجنت شكراً لك.

نيكولاس كاباليرو شكرًا لك، الولايات المتحدة، مصر.

كريستين عريضة شكرًا جزيلاً لك، كريستين عريضة، وهذا للسجل. سأكون سريعة جدًا. كان لدي نفس السؤال مثل اليابان، وبما أنه لا توجد رؤية واضحة بشأن ذلك حتى الآن، فإنني أشجع حقًا على ذلك نظرًا لأننا نقترب بالفعل من عامين، وأعتقد أنه من خلال العمل بالتوازي، لأن الخطوط العريضة موجودة، فإنه يمكننا البدء في التشغيل. سيستغرق الأمر بعض الوقت، وإنني فحسب آمل أنه بالنظر إلى الوضع في أفريقيا، سيكون من الجيد المضي قدمًا بسرعة كبيرة في تحديد الجدول الزمني للمسائل التشغيلية.

نيك نوجنت نعم، شكرًا لكم. وكان ينبغي لي أن أشير إلى أن هناك بالفعل وثيقة إجراءات تنفيذية مرتبطة بالنسخة الحالية من سياسة تنسيق الإنترنت 2 (ICP2) والتي تم اعتمادها ونشرها، على ما أعتقد. لكن بالنسبة لهذه الوثيقة الجديدة، فإننا نحتاج إلى توفير مزيد من الوضوح حول العملية المحيطة بذلك. شكراً لك.

نيكولاس كاباليرو شكرًا لك، مصر، نيك. هولندا، لديك السؤال أو التعليق الأخير.

ماركو هوجيوونينج سأحصل على الأخير، والشريحة موجودة بالفعل، على ما أعتقد. وشكرًا لك نيك، وشكرًا لجميع الأعضاء. أنا أعتقد أن هذه المناقشة تعكس أن هذه المسألة كانت ولا تزال ذات أهمية بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية (GAC). سأحاول أن ألخص بعض ما قيل في بضعة أسطر موجزة في بياننا، ولكن إذا كان لدى أي من الأعضاء مدخلات محددة، يرجى

الاتصال بي، تعالوا وابحثوا عني، وسأحاول وأعرض ذلك خلال إحدى جلسات الصياغة القادمة، ولكن أرجو أن تكون أي مدخلات في أقرب وقت ممكن، من فضلكم. شكراً لك.

نيكولاس كاباليرو شكرًا جزيلاً لك، هولندا. وهذا ما يوصلني إلى التالي. من ناحية أخرى، أشكرك كثيرًا، نيك. شكرًا لكم على الإجابة على جميع الأسئلة. شكرًا لكم على توضيحاتكم المفصلة وعلى صبركم. ومن ناحية أخرى، بعض التفاصيل التنظيمية لزملائي الكرام، سيكون لدينا استراحة غداء الآن، استراحة غداء لمدة 90 دقيقة.

ومن فضلكم أحضروا بعض القهوة الإضافية، لأنه بعد الغداء مباشرة سنبدأ في صياغة البيان. وهذا هو السبب في أن ماركو كان يشير إلى أي مدخلات محتملة من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) فيما يتعلق بحوكمة سجل الإنترنت الإقليمي (RIR). لذا احصلوا على كوب إضافي من الريستريتو أو الكابتشينو أو أي شيء آخر، ويرجى أن تكونوا هنا في تمام الساعة 1:45. شكرًا جزيلاً. شكرًا جزيلاً لكم، وشكرًا لك نيك.

نيك نوجنت شكراً لك.

[انتهاء تدوين النص]